

## بيان سياسي باسم اللقاء التنسيقي للقوى الديمقراطية،

شربل نحاس، الأحد 10 آذار 2013

النظام يتهاوى، فالمبادرة واجبة، والتغيير ممكن.

نعم، هناك مشروع بديل وهناك أيضا مرجعية بديلة، إنما يجب أن نطورها معا، بالنضالات.

### تظهير الحالة الراهنة

المشهد اليوم هو تهاوي النظام الذي تحكم بالبلد منذ استكمال انحلال الدولة، في الثمانينات، عندما انهارت العملة الوطنية وتبددت قيمة الأجور والمدخرات، وتفككت الإدارات، وانقسم الجيش، واقتطعت الميليشيات أجزاء من الوطن، حتى أتى اتفاق الطائف بترتيب دولي إقليمي، ليؤمن ائتلافها في صيغة بدلٍ عن دولة ضائعة، ومحتاجة لتحكيم خارجي دائم وحاسم. هدرت فرص سانحة بين 1989 و1992 أولاً، بسبب التأمر، ثم في 2005، عند خروج الجيش السوري، وفي 2009 مع حكومة الوحدة الوطنية، عن قلة جرأة أو معرفة.

هذا النظام بات عاجزاً عن أداء وظائفه اليومية،

- عاجزاً عن تعيين مسؤولين في المراكز الشاغرة، وعاجزاً عن معاقبة مرتكبين لمخالفات مشهودة، وعاجزاً عن إقرار موازنة وتقديم حساب،
  - عاجزاً عن إدارة الخلافات بين أركانه، فيستبد هذا بمجلس الوزراء ويعطل قراراته، ويخالف ذلك القوانين بمراسيم مزورة، وبنام ذلك عن خرق الدستور، ويستعاض عن المرجعيات الدستورية بمزحة طاولة الحوار، وينتظر الجميع مؤتمرات في جنيف أو باريس أو الطائف أو الدوحة،
  - عاجزاً عن طمأنة الناس، فيبتدع أضحوكة نأي كل مسؤول بنفسه عن مسؤولياته، ويدوس هيبة الأمن والقضاء، ويترك الساحة لعصابات، بعضها يصل في المساحات العامة وبعضها يجول في المساحات الخاصة.
- ولا يخفي عجز النظام المطلق صياح بعض ديوكه على ... كراسيهم العطرة.

لكن تداعي النظام سمح بكشف مواقع السلطة الفعلية:

- جماعة المضاربين والمحتكرين يصرحون بأنهم يطاعون ولا يطيعون، ويكلفون مجلس الوزراء تسجيل إملاءاتهم فينصاع،
- والسفراء يُهبطون الوحي على قادة مزعومين فيبدلون مواقفهم الكيانية، ولا تُردُّ للسفراء رغبة،
- ويتحجج القادة حيناً بجهلهم وكسلهم وتقصيرهم وبراؤون حيناً على شطارتهم في الدجل والنكت بالوعود، فيغذون العصبية والخوف عند "شارعهم" وهم على قياس زواريب، ويقدر انبطاحهم أمام مرجعيتهم، يتجبرون على الناس، فلا يصححون الأجور ولا يحيلون السلسلة، ويفاوضون المعتدين على السلم الأهلي، ولا يقررون قانوناً للانتخابات.

باتت غاية النظام، منذ تعطله وانكشافه، كسب الوقت ليس إلا، وبات يتغذى، ليستمر، من نهش الدولة وهدم انتظامها، فراح يطيح تبعاً بآليات الرقابة وبهيبة القضاء ويمنعة أجهزة الأمن وبالرعاية الاجتماعية وبالحرية، في أعين العاملين ضمن المؤسسات المعنية أولاً، ومن ثم في أعين المواطنين، وترك المجتمع بالتالي عارياً أعزل أمام مخاطر داهمة تهدد سلمه الأهلي.

### إعادة تركيز محطات تاريخية وإعادة صياغة الخطاب

إلى من نتوجه بهذا الخطاب؟ إلى مواطنين واثقين بحقوقهم في دولة تضمنها؟ طبعاً لا، وإلا ما بلغت وقاحة الوقحاء هذا الدرك.

إننا نخطب أناساً تُركوا في مهب اليأس فالتجؤوا إلى حماية الطوائف وقادتها، وأوكلوا إليهم حمايتهم من بعضهم والنيابة عنهم في مراهنات خارجية متأرجحة وملتبسة، وهم عن ذلك عاجزون أصلاً. هل هذا قدر لا يُردّ؟ هل نحن محكومون بأن نخطب طوائف، أم هناك في لبنان شعب ومواطن يسمعوننا؟

- هل سأل النظام عن فلاحين هاجروا بمئات الآلاف من جبل لبنان وضاعوا في غياهب الدنيا، ثم هُجر من بقي منهم من غالبية المناطق بحكم مراهنات فاشلة، هل رأى فيهم موارنة أم مجرد فلاحين يبيعون رزقهم لدفع الناولون وشراء الفيزا؟ أين المارونية السياسية؟
- هل سأل النظام عن تحويل شمال لبنان، بدءاً بعاصمته طرابلس، إلى صحراء اقتصادية وثقافية، تمزقها خطوط تماس بين الفقراء، هل رأى فيهم أهل سنة أم مجرد جموع يستأجرهم أصحاب المليارات، السنة طبعاً، في مظاهرات وانتخابات، فيمننونهم بمساعدة لإسكات المستشفى أو لشراء السلاح؟ أين الحرية السياسية والاعتدال السني؟
- هل سأل النظام عن أناس تعرضوا للاحتلال، ولعمليات نزوح وهجرة ودمار دامت عقوداً، ليحشروا أزلماً في الإدارات، ميامين وعمال متعهد؟ هل رأى فيهم شيعة ومقاومين أم مجرد وقود للارتقاء المستعجل في سلم المال والجاه؟ أين الصحة الشيعية وحركات المحرومين؟
- واستطراداً، نسأل أرمن كيليكيا وسريان الجزيرة وأبناء فلسطين جميعهم عن كلفة الركون إلى حمايات المجتمع الدولي المبجل. لا، ليست الطوائف هي التي تعوق قيام الدولة، بل الاستغناء عن عناء إقامة الدولة هو الذي يدفع اللبنانيين الحيارى إلى إعادة إحياء الطوائف، سواءً بوصفها قنواتٍ لتحصيل منافعٍ لا يؤمنها لهم النظام، مقابل بيع ولائهم، أو بوصفها دروعاً للاحتماء من مخاوف حقيقية وموهومة، تغذيها العصبية الطائفية بقدر ما تدعي الحماية منها.
- تذكروا السبعينيات: أضرب التجار لإزاحة إميل بيطار لما أراد لحم احتكارات الدواء، فأزيح، وأضربوا لإبطال مرسوم إلياس سابا لحماية الصناعة، فأبطل، واغتيل معروف سعد، فانهارت الدولة بسبب انسداد أبواب التغيير الديمقراطي، ففتحت أبواب الجحيم، وانقاد الجميع إلى رهانات خارجية انتهت، مرحلياً، بتسويات خارجية أيضاً، فُرضت في الطائف ثم في الدوحة وغيرهما، وقد انهارت تباعاً.
- النأي بالنفس أكذوبة. لأن الدولة لا تتأى بنفسها عن المخاطر، بل دورها أن تحمي مواطنيها منها. دفن الرأس في الرمال لا يزيح الخطر بل يتركه يتفاقم، فكيف إذا ترافق مع رهانات ملتوية حياله؟
- إن لم يكن الشعب طوائف بالضرورة، بل ضحيةً مستباحة بعد هدر أربعين سنةً من تاريخه، وتبديد قواه الحية قتلاً وهجرة، وتحطيم آماله، وتشويه تاريخه، ومحو ذاكرته وراء عفو يبيقيه فريسةً أحقاد يخجل منها ويخاف، فمن هو الخصم؟
- الخصم مجموعة من المقامرين الساعين إلى الصفقات، سواءً في السياسة أو في الاقتصاد، لا مواقف وسياسات عند هؤلاء ولا إنتاجاً وفرص عمل لائق عند أولئك، بل متاجرة في الحالتين بالقلق وتصدير للشعب وبيع للأصول.

رسم ملامح مستقبل مختلف، وهو عودة للأصول

- ليس اليأس حتمياً، هناك مستقبل مختلف، وهو غير مصطنع، بل يبدأ، بكل بساطة، من استعادة أصول نشوء الدولة:
- ليست الدولة اللبنانية، على رغم ما ألحق بأنظمتها من تشويه وقضم، بنتيجة شواذات تجرأ النظام عليها ثم على قوننة بعضها، ليس ائتلاف طوائف، بل هي دولة مدنية بالكامل. هي الدولة المدنية العربية الوحيدة. الدولة هي التي تنشئ الطوائف بالقانون، لا العكس، والانتماء إلى طائفة ما عمل اختيار فردي، بحكم حرية الاعتقاد المطلقة. الدولة المدنية حاجة، ليس للبنان وحده بل للمنطقة كلها، وبدل أن تصبح اللبنة عنواناً لتفتيت الدول، فإن لبنان قادر على أن يصلح مجتمعات المنطقة مع ذاتها ومع الحداثة، وله مسؤولية ومصحة.

- ليست عدالة التمثيل وليس العيش المشترك بين طوائف، بل بين مواطنين، وإن أراد هذا أو ذاك حصر اقتراحه أو ترشحه في الإطار الطائفي، فليكن، لكن لا أحدا يستطيع إلزام اللبنانيين على الاصطفاف في قطعان طائفية، وحصر التمثيل السياسي بها. كل تمديد لوكالة محدودة في الزمن باطل، وكل قانون يحصر التمثيل بمجموعات طائفية إكراهية باطل.
- انتظام أداء المسؤول شرط لشرعية توليه مسؤولياته. عدم إحالة السلسلة المقررة في مجلس الوزراء أفقد نجيب ميقاتي صفته الرسمية، عدم وضع موازنات وعدم تصحيح الأجر عن سنة 2012 أفقد وزير المال والعمل ورئيس الحكومة ورئيس الجمهورية مشروعيتهم، ليس في نظر "الهيئات" والسفارات ربما، إنما في معيار تصديق المواطن لمرجعية الدولة والقانون.

### إزالة العثرات وتظهير البديل

- يعرف اللبنانيون أن توصيفنا واقعي، إنما يبقى لديهم سؤال وجيه: كيف السبيل لقلب ميزان القوى وكسر حاجزي الخوف واليأس؟ الخصم أوهن من بيت العنكبوت. تكفي رؤية استماتتهم القلقة للاحتفاظ بكرسي وموقع هنا أو بحظوة هناك لدى أصحاب السلطة الفعلية. إنما العلة تكمن فيما تراكم لدى القوى الديمقراطية والليبرالية والقومية والاشتراكية جميعا من عقد وقيود وارتعانات خلال ليل الهزائم الطويل. قوى التغيير مقصرة، وقد انزلت إلى التدجين والاستتباع. ولكننا دخلنا في زمن تغيرات كبرى، في العالم، وفي المنطقة، وفي غليان يجتاح مجتمعنا ويجيش شبابنا. وبات اليوم ممكنا وضروريا استعادة التراث السياسي لهذا المجتمع، بروافده كافة، وتحريره من أسر الاتهامات والتخوين لإعادة إحياء العمل العام والثقة بجذواه، لا سيما لدى الشباب. فكيف؟
- أولا بفرض جدول أعمال متحرر من جدول أعمال النظام، وغير قابل للاختزال ضمنه. ليس المطلوب أخذ موقع في اللعبة بل تغيير قواعد اللعبة. ولا يتم ذلك بالخطاب فقط، على أهمية تحرير الخطاب، بل بالنضال والمنازلة. أولوياتنا مختلفة عن أولويات النظام: إرغام الدولة على إنصاف هيئة التنسيق النقابية، وعلى حماية الحريات المدنية، سواء لمعلمي القطاع الخاص أو لعمال سببليس والمطار أو لموظفي المصارف، وعلى استعادة الأملاك العامة، وعلى توفير التغطية الصحية، وعلى مجانية التعليم الأساسي، وعلى محاكمة الموقوفين، إرغام الدولة على أن تكون دولة، ليستعيد المواطن شعوره بأنه مواطن.
  - ثانيا بكتساب مواقع في معركة التغيير: من خلال دفن تركيبة اتحاد العمالة العام، وتحرير الإدارة العامة من الابتزاز، وإعادة الاعتزاز إلى القضاة والجنود والإداريين، فيبادروا إلى أداء أدوارهم دون توسل غطاء يعجز النظام العاري عن منحه لنفسه، وتثبيت الحريات الشخصية للأجراء والشباب والنساء والإعلاميين.
  - ثالثا برفع سقف المطالبة لرفع رأس المواطن: ليس الموضوع موضوع زواج مدني بل استعادة المشروعية المدنية للدولة وللמواطنة، ليست المسألة مطالبة اجتماعية بل فرض لانتظام الدولة وللعدالة الضريبية، ليس الموضوع احترام شكليات المالية العامة بل حشد للموارد البشرية والمالية والطبيعية لخدمة المجتمع بأسره، وليس حفنة من الانتهازيين.
- نعم، هناك مشروع بديل وهناك أيضا مرجعية بديلة، إنما يجب أن نطورها، معا، بالنضالات.
- ليست المسألة بين أطهار وأرجاس، بل قوامها أن مرحلة عمرها أربعون سنة تنتهي وأخرى يمكن بدؤها، ويجب بدؤها الآن، وتخطي ترسبات الماضي وجراحه، لأن مجتمعنا في خطر.
- الخطر حقيقي وداهم، النظام القبيح يتهاوى، فالمبادرة واجبة، والتغيير ممكن.